المعهد القومى للملكية الفكرية
The National Institute of Intellectual Property
Helwan University, Egypt

المجلة العلمية للملكية الفكرية وإدارة الابتكار

دورية نصف سنوية محكمة يصدرها

المعهد القومي للملكية الفكرية

جامعة حلوان

العدد السادس
مارس ٢٠٢٣

.

الهدف من المجلة:

تهدف المجلة العلمية للملكية الفكرية وإدارة الابتكار إلى نشر البحوث والدراسات النظرية والتطبيقية فى مجال الملكية الفكرية بشقيها الصناعي والأدبي والفني وعلاقتها بإدارة الابتكار والتنمية المستدامة من كافة النواحي القانونية والاقتصادية والادارية والعلمية والأدبية والفنية.

ضوابط عامة:

- تعبر كافة الدراسات والبحوث والمقالات عن رأى مؤلفيها ويأتي ترتيبها بالمجلة وفقا لإعتبارات فنية لا علاقة لها بالقيمة العلمية لأى منها.
- تنشر المقالات غير المحكمة (أوراق العمل) فى زاوية خاصة في المجلة.
- تنشر المجلة مراجعات وعروض الكتب الجديدة والدوريات.
- تنشر المجلة التقارير والبحوث والدراسات الملقاه في مؤتمرات ومنتديات علمية والنشاطات الأكاديمية في مجال تخصصها دونما تحكيم في أعداد خاصة من المجلة.
- يمكن الاقتباس من بعض مواد المجلة بشرط الاشارة إلى المصدر.
- تنشر المجلة الأوراق البحثية للطلاب المسجلين لدرجتى الماجستير والدكتوراه.
- تصدر المجلة محكمة ودورية نصف سنوية.

ألية النشر فى المجلة:

- تقبل المجلة كافة البحوث والدراسات التطبيقية والأكاديمية في مجال حقوق الملكية الفكرية بكافة جوانبها القانونية والتقنية والاقتصادية والادارية والاجتماعية والثقافية والفنية.
- تقبل البحوث باللغات (العربية والانجليزية والفرنسية).
- تنشر المجلة ملخصات الرسائل العلمية الجديدة، وتعامل معاملة أوراق العمل.
- يجب أن يلتزم الباحث بعدم إرسال بحثه إلى جهة أخرى حتى يأتيه رد المجلة.
- يجب أن يلتزم الباحث بإتباع الأسس العلمية السليمة في بحثه.
- يجب أن يرسل الباحث بحثه إلى المجلة من ثلاثة نسخ مطبوعة، وملخص باللغة العربية أو الانجليزية أو الفرنسية، فى حدود ٨ ـ ١٢ سطر، ويجب أن تكون الرسوم البيانية والإيضاحية مطبوعة وواضحة، بالإضافة إلى نسخة إلكترونية Soft Copy، ونوع الخط Romanes Times New ١٤ للعربى، و١٢ للا نجليزي على B5 (ورق نصف ثمانيات) على البريد الالكتروني: ymgad@niip.edi.eg
- ترسل البحوث إلى محكمين متخصصين وتحكم بسرية تامة.
- في حالة قبول البحث للنشر، يلتزم الباحث بتعديله ليتناسب مع مقترحات المحكمين، وأسلوب النشر بالمجلة.

.

مجلس إدارة تحرير المجلة	
أ.د. ياسر محمد جاد الله محمود	أستاذ الاقتصاد والملكية الفكرية وعميد المعهد القومي للملكية الفكرية (بالتكليف) - رئيس تحرير المجلة
أ.د. أحمد عبد الكريم سلامة	أستاذ القانون الدولي الخاص بكلية الحقوق بجامعة حلوان والمستشار العلمي للمعهد - عضو مجلس إدارة تحرير المجلة
أ.د. وكيل المعهد للدراسات العليا والبحوث	سكرتير تحرير المجلة
أ.د. جلال عبد الحميد عبد اللاه	أستاذ الهندسة الانشائية بكلية الهندسة بالمطرية بجامعة حلوان - عضو مجلس إدارة تحرير المجلة
أ.د. هناء محمد الحسيني	أستاذ علوم الأطعمة بكلية الاقتصاد المنزلي بجامعة حلوان - عضو مجلس إدارة تحرير المجلة
أ.د. وزير مفوض/ مها بخيت محمد زكي	مدير إدارة الملكية الفكرية والتنافسية بجامعة الدول العربية - عضو مجلس إدارة تحرير المجلة
اللواء أ.د. عبد القدوس عبد الرزاق العبيدلي	رئيس مجلس إدارة جمعية الامارات للملكية الفكرية - عضو مجلس إدارة تحرير المجلة
Prof Dr. Alexander Peukert	أستاذ القانون المدنى بجامعة جوته فرانكفورت أم ماين – ألمانيا - عضو مجلس إدارة تحرير المجلة
Prof Dr. Andrew Griffiths	أستاذ القانون التجارى بجامعة نيو كاسل - بريطانيا - عضو مجلس إدارة تحرير المجلة

المراسلات

ترسل البحوث إلى رئيس تحرير المجلة العلمية للملكية الفكرية وإدارة الابتكار بجامعة حلوان
جامعة حلوان - ٤ شارع كمال الدين صلاح - أمام السفارة الأمريكية بالقاهرة -جاردن سيتى
ص.ب: ١١٤٦١ جاردن سيتي
ت: ٢٥٤٨١٠٥٠ ٢٠٢ + محمول: ٢٠١٠٠٠٣٠٠٥٤٨ + ف: ٢٧٩٤٩٢٣٠ ٢٠٢ +
http://www.helwan.edu.eg/niip/
ymgad@niip.edu.eg

حـدود مسئوليات الناشر للمصنف الإلكتروني: دراسة مقارنـــة

مروة أحمـــد إبراهيـــم رجب

.

حـدود مسئوليات الناشر للمصنف الإلكتروني: دراسة مقارنـــة

مروة أحمـــد إبراهيـــم رجب

ملخص البحث Abstract

لما كان المصنف هو حجر الأساس في تناولنا لموضوع حق المؤلف بشكل عام، وحقوق استغلال عقود الملكية الفكرية بشكل خاص؛ لذا تحاول هذه الورقة البحثية رصد كلًا من الفجوة الزمنية والمفاهيمية المتعلقة بتناول "المصنف الإلكتروني" Electronic Work" في القانون المصري، وكذا المتعلقة بحدود مسئوليات الناشر للمصنف الإلكتروني، وذلك في ضوء المستجدات الحادثة في كلًا من: صناعة النشر والمجالات التكنولوجية (البرمجيات – قواعد البيانات – الدوائر المتكاملة.. الخ) وما يرتبط بهما من صناعات إبداعية ثقافية أو تكنولوجية رقمية، ومقارنة ذلك بما هو معمول به في الدول والتشريعات المناظرة، وتهدف هذه الورقة البحثية بشكل خاص إلى دراسة المعمول به في كلًا من " فرنسا – الولايات المتحدة الأمريكية – الإمارات العربية المتحدة" بالمقارنة مع المعمول به في مصر.

وتعتمد الورقة في إعدادها على استخدام كلًا من المنهج "التأصيلي" التحليلي والمنهج المقارن. ولما كان موضوع تأسيس المسئولية وحدودها بالنسبة للناشر من الموضوعات التي لم تنل حظها الكافي من الدراسة والبحث؛ لذا تأتي هذه الورقة البحثية للبناء على ما سبقها من دراسات بهدف تقديم بحث يأمل أن يضيف إلى مجال الكتابة البحثية المتعلقة بحقوق المؤلف وعقود الإستغلال الخاصة بها، خاصة في ظل اهتمام كثير من الدراسات السابقة بالجوانب المادية للحقوق الخاصة

بالتأليف، دونما عناية كبيرة بالجوانب المتعلقة بالمسئوليات المترتبة على العقد، وكذا بالمواكبة الجادة للمستجدات المتعلقة بالواقع التكنولوجي والرقمي وما ينبني عليها من آثار على مسئوليات الناشر للمصنف الإلكتروني.

لذا تأمل الباحثة في أن يسهم هذا الجهد في تضييق الفجوة المفاهيمية وتحديد أوجه القصور في نظرة مواد القانون المعمول بها للمصنف الإلكتروني، وكذا للمسئوليات الخاصة بالناشر وهو ما ترنو إليه دولتنا في المحور الثالث لإستراتيجيتها الخاصة بالملكية الفكرية، كما تأمل أن تساهم في صياغة مواد قانونية أو تقنين قانوني يختص بما يتعلق بتنظيم التعامل مع المصنف الإلكتروني، وكذا حدود مسئوليات الناشر له، وذلك بما يتوافق مع خطة الدولة المصرية واستراتيجيتها القومية للملكية الفكرية.

كلمات مفتاحية: المصنف الإلكتروني، المصنف الرقمي، النشر، التقنية، التكنولوجيا، حدود مسئوليات الناشر، إستراتيجية مصر القومية للملكية الفكرية.

مقدمة:

تقوم الحضارة البشرية على الأفعال التي من شأنها إحداث الحراك في جوانب المجتمعات المختلفة في إتجاه تطورها البشري، ولما كان الإنتاج الذهني في مجال حق المؤلف مرتبطًا بالمصنف بشكل محوري، هذا المصنف الذي تحول نتيجة للثورة التكنولوجية من صورته المعروفة تقليديًا في السابق إلى "مصنف إلكتروني"، وهو المصطلح الذي نتج وجوده عن الثورة التكنولوجية والمعرفة المرتبطة بالمجالات التقنية، الأمر الذي ترتب عليه إيجاد عدد من الإشكاليات الجديدة بعضها يتعلق بالمصطلح ذاته،

الذي يختلف تناوله من متخصص لآخر فبعضهم يطلق لفظ "المصنف الرقمي" وبعضهم يستخدم لفظ "المصنف الإلكتروني"، هذا الخلط لا يتوقف عند حدود الخلط المفاهيمي بل يتجاوزه إلى نقاط أكثر عمقًا على مستوى حدود مسئوليات الناشر لهذا المصنف، وما يسبق هذا التحديد من إشكالية تأسيس المسئولية ذاته سواء من منظور الخطأ أو من منظور الخطر كما تشير الآراء القانونية الفقهية، لذا فإننا نجد أنفسنا أمام عدة تفرعات وتشابكات في الواقع العملي ترتبط بالمصنف الإلكتروني من جهة المفهوم، ومن جهة عقد النشر المرتبط به، ومن جهة حدود مسئوليات الناشر للمصنف، وهو ما تتناوله هذه الورقة من منظور مقارن.

من هنا يبدأ هذا البحث بالإشارة إلى حداثة نوعية لتناول هذه النقطة البحثية، وبخاصة لو أخذنا في الاعتبار الفجوة الزمنية بين هذه الدراسة وما يسبقها من دراسات، وكذا من طبيعة التساؤلات التي يطرحها البحث، وهي الجزئية التي يتماس فيها الواقع العملي لصناعتي النشر والتكنولوجيا مع حقوق الملكية الفكرية بشكل يصعب على المتخصص في أي منهم الخوض فيه دون خبرة مماثلة في باقي المجالات. كما يبرز في خلفية البحث ويستند إطاره الأساسي إلى مصادر الإلتزام ونظرية العقد والقانون المدني والجنائي لتحديد حدود ونطاق المسئوليات المنوط بالناشر الاضطلاع بها. يأتي هذا في ظل غياب تقنين أو قانون خاص بعقد النشر في مصر حتى الآن.١ أما عن عقد النشر ذاته الذي نحن بصدد تناوله في هذا البحث، فهو باعتباره عقدًا من عقود الاستغلال للملكية الفكرية، يفتح أمامنا الطريق لمعرفة طبيعة وماهية هذه العقود، وبخاصة لما لعقد النشر

من طبيعة مختلطة [١]. وحيث أن أحد المعطيات الهامة لتقديم نظرة متأنية لواقع صناعات النشر والتكنولوجيا من منظور آني فإن هذا البحث يُفرد مساحة كبيرة لتقديم ما تناوله المشرع في كلًا من (فرنسا –الولايات المتحدة الأمريكية – الإمارات العربية المتحدة) ومقارنة ذلك بما هو معمول به على مستوى التشريع في مصر حتى تاريخه. وأخيرًا فإنه نظرًا لما ينجم عن هذا العقد من مخاطر محتملة فإننا نتناول بالنظر طبيعة وأشكال تأسيس المسئولية القانوينة فيما يتعلق بالمصنف الإلكتروني وعقد النشر الخاص به، ونظرة المشرع في القانون المصري والقوانين المقارنة، وهي النقطة التي نرتأي أن نختتم بها هذا البحث.

من هنا نجد أن الباحثة – وبشكل أكثر قربًا – تُحاول تسليط الضوء على كلًا من الجانب التكنولوجي والجانب القانوني وما يرتبط بهما من مستجدات في تناول المصنف الإلكتروني وإشكالاته النابعة بالأساس من التسارع التكنولوجي وعدم وضوح النظرة القانونية لطبيعة هذا المصنف أو لعقد النشر أو لحدود المسئوليات الخاصة بالناشر جميعهم بشكل كاف لإزالة اللبس.

وقد حاولت الباحثة في هذا البحث أن تغطى الجوانب الأساسية التالية: عقد النشر، المصنف الإلكتروني، حدود المسئوليات الخاصة بالناشر، المقارنة بين نظم وتشريعات معمول بها في كل من "مصر –

١ – راجع محمد السعيد رشدي، عقد النشر (دراسة تحليلية وتأصيلية لطبيعة العلاقة بين المؤلف والناشر وكيفية حماية حقوق الملكية الفكرية على شبكة المعلومات الدولية "الإنترنت") ، (٢٠٠٧)، دار النهضة العربية ، الطبعة الثانية، القاهرة.

٢- راجع رضا طلعت عبد العليم خلف، النظام القانوني لعقد النشر في القانون المصري والقانون الفرنسي: دراسة مقارنة، (٢٠١٨)، دار النهضة العربية ، الطبعة الأولى، القاهرة.

فرنسا – الولايات المتحدة الأمريكية – الإمارات العربية المتحدة" فأتت الخطة في شكل مبحث تمهيدي وثلاث فصول كما سيرد لاحقًا في خطة هذا البحث.

وأخيرًا فإن هذا البحث يجتهد لتقديم فهم مرجعي شامل – يهدف للتلخيص والإختصار بشكل أكبر من الشرح نظرًا لما هو متاح لنا من مساحة للنشر –يستطيع كلًا من الناشر أو المؤلف للمصنف الإلكتروني أو أيًا من العاملين في مجال القانون ومجال الملكية الفكرية وكذا متخذي القرار الإستناد إليه عند النظر إلى حدود مسئوليات الناشر المترتبة على عقد النشر الإلكتروني وإلى الصناعات المرتبطة بالمصنف الإلكتروني من صناعة الكتب والموسيقى إلى صناعة البرمجيات وتصميم الدوائر المتكاملة والمنصات الرقمية وغيرها مما لا يتسع له هنا الحصر، وبخاصة أن المكتبة العربية تكاد تخلو من بحث مرجعي مشابه، أيضًا فإنه في ظل تنامي الصناعات المرتبطة بنشر المصنف الإلكتروني ولما تمثله من أهمية إستراتيجية وثقافية للدول فضلًا عن الأهمية الاقتصادية، فإن هذا البحث يقدم عرضًا مقارنًا للقوانين والأنظمة المتبعة الخاصة بعقد النشر في كلا من: (فرنسا – الولايات المتحدة الأمريكية – الإمارات العربية المتحدة) بالاضافة إلى مصر، كما يسلط الضوء على تأسيس المسئولية المترتبة على عملية النشر لمواجهة ما يقابل نشر المصنف الإلكتروني وما يستجد عنه من مخاطر وذلك في مصر والدول سابقة الذكر.

إشكالية البحث:

نظرًا لغياب وجود تقنين قانوني أو قانون ينظم عقد النشر في مصر كما سبق الذكر، يبدو عصيًا على الباحثين والمشتغلين في صناعة وإنتاج

المصنفات الإلكترونية بشكل عام، من ناشرين ومؤلفين وغيرهم ممن آلت إليهم الحقوق أن يجدوا حلولًا قانونية سريعة وذات فعالية على المستويين القانوني والعملي ذو الصبغة الاقتصادية نتيجة لغياب التنظيم القانوني لعقد النشر ابتداء. الأمر الذي يتزايد تفاقمه مع وجود مستجدات جديدة في ممارسة عملية النشر ذاتها تستتبع تنظيمها هي الأخرى، وتستدعي إنتباه وعناية كلًا من المشرع والباحث ومنها التحديثات التكنولوجية المتلاحقة المرتبطة بالمصنف الإلكتروني وما يترتب على وجودها من آثار قانونية وبخاصة فيما يتعلق بتأسيس وحدود المسئولية.

أهمية البحث:

تنبع أهمية هذا البحث من "المصنف الإلكتروني" ذاته، الذي يرتبط بعدة صناعات من النشر التقليدي المتعارف عليه إلي صناعة البرمجيات وقواعد البيانات وتصنيع الدوائر المتكاملة وغيرها من الصناعات التكنولوجية، هذا من جانب، ومن جانب آخر يأتي غياب وجود التقنين القانوني لعقد النشر كحجر عثرة أمام المشتغلين والمتعاملين مع المصنف الإلكتروني وخاصة في ظل نمو تصنيفاته وتشعبها بين صناعات عديدة، ومن هنا فإن هذا البحث يتجه لسد ثغرة واضحة في النظرة القانونية والتشريعية للمصنف الإلكتروني وهي بيان حدود مسئوليات الناشر المترتبة على عقد نشر المصنف الإلكتروني وذلك من منظور مقارن.

الهدف من البحث:

١- تحديد أنواع مسئوليات الناشر المترتبة على عقد نشر المصنف الإلكتروني.
٢- تحديد حدود مسئوليات الناشر المترتبة على وجود عقد النشر الإلكتروني.

٣- تحديد الإلتزامات الناتجة عن عقد نشر المصنف الإلكتروني في القانون المصري، وما يناظره من قوانين.

٤- تحديد أهم المستجدات الموجودة في الصناعات المرتبطة بنشر المصنف الإلكتروني وبيان موقعها بالنسبة للإلتزامات والمسئولية.

تساؤلات البحث:

١- ما هي أنواع عقد النشر؟

٢- ما هي أنواع المسئولية المترتبة على إبرام عقد النشر للمصنف الإلكتروني؟

٣- ما هي حدود المسئولية لناشر المصنف الإلكتروني عن عقد النشر؟

٤- في ظل غياب تقنين لعقد النشر في مصر، ما هي حدود المسئولية في الدول المحددة كدول للمقارنة؟

٥- ما هي الإتفاقيات الدولية المتعلقة بالمصنف الإلكتروني؟

فرضية البحث:

تقوم هذه الدراسة على فرضيتن أساسيتين:

١- وجود مسئولية لناشرالمصنف الإلكتروني نشأت كأثر لوجود عقد النشر ذاته.

٢- احتياج البيئة التشريعية والقانونية وصناعة النشر والصناعات التكنولوجية في مصر إلى وجود تقنين قانوني لعقد النشر وبخاصة لما يتعلق بالمصنف الإلكتروني.

منهج البحث:

يعتمد البحث على استخدام المنهج " الإستقرائي" وأيضًا على استخدام المنهج المقارن.

بينما يقوم الشق الخاص بتحديد نطاق وأنواع وحدود المسئولية لناشر المصنف الإلكتروني على استعمال المنهج الاستقرائي "التأصيلي" لرصد وتحليل وإيجاد العلاقات بين مسئوليات الناشر وعقد النشر. كما يستخدم البحث المنهج "المقارن" لتناول التعامل في الدول المختارة مع مسئوليات الناشر وتنظيمها لعقد النشر في نظمها القانونية وذلك بشكل موضوعي. ولهذا فقد أتى هذا البحث جامعًا للمنهجين معًا.

مجتمع البحث:

الناشرين للمصنف الإلكتروني في مصر ودول (فرنسا – الولايات المتحدة الأمريكية – الإمارات العربية المتحدة)، وكذا القوانين في مصر وذات الدول سالفة الذكر.

حدود البحث:

حدود موضوعية:

لما كان تعريف الناشر ذاته يعني المسئول عن نشر مصنف أيًا كان نوعه. لذا ولمزيد من التركيز في هذه الدراسة فإن الباحثة أن تختار أن يكون الناشر المقصود هو من ينشر مصنفًا في صورته الإلكترونية.

حدود مكانية:

حيث يتم تناول التشريع في دول المقارنة الأربع: التشريع المصري– التشريع الفرنسي – التشريع الأمريكي – التشريع الإماراتي.

الدراسات والأبحاث السابقة:

هناك ندرة نوعية للدراسات و البحوث التي تناولت عقد النشر والمصنف الإلكتروني في مصر بشكل مرجعي وشامل، خاصة في ظل غياب تقنين قانوني أو قانون ينظم عقد النشر في مصر، بل تكاد تنعدم في تناولها لبعض النقاط وتعاملها مع المستجدات التقنية والزمنية المتلاحقة. لذا فإنني قد صَعُبَ علىَّ إيجاد دراسات تقترب من هذا السياق البحثي ، ولهذا فإنني آمل أن يسهم هذا البحث في الإضافة بشكل فاعل وإلقاء الضوء على هذه الجزئية شديدة الأهمية في كلٍ من مجالي الملكية الفكرية كدراسة والإستثمار في أصول الملكية الفكرية على حد السواء.

أما عن الدراسات السابقة في عقد النشر فهناك الدراستين التاليتين:-

١-خلف، رضا طلعت عبد العليم، النظام القانوني لعقد النشر في القانون المصري والقانون الفرنسي: دراسة مقارنة، (٢٠١٨)، دار النهضة العربية ، الطبعة الأولى، القاهرة.

٢-رشدي، محمد السعيد، عقد النشر (دراسة تحليلية وتأصيلية لطبيعة العلاقة بين المؤلف والناشر وكيفية حماية حقوق الملكية الفكرية على شبكة المعلومات الدولية "الإنترنت") ، (٢٠٠٧)، دار النهضة العربية ، الطبعة الثانية، القاهرة.

وأما عن باقي الدراسات التي تناولت أيًا من النشر أو المسئولية فهي كالتالي:-

٣-فاروق، آية هاني ، جرائم النشر بين القانون والشريعة الإسلامية، (٢٠٢٢) دار الأهرام للإصدارات القانونية والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ، القاهرة.

٤-مهدي، مروة صالح، المسؤولية المدنية عن النشر الإلكتروني: دراسة مقارنة، (٢٠٢٠) رسالة ماجستير ، كلية الحقوق ، جامعة الشرق الأوسط.

٥-منصور، هبة الله محمد علاء الدين، حماية حق المؤلف المنشور عبر الإنترنت: (دراسة مقارنة في القانونين الفرنسي والمصري)، (٢٠٢٢)، رسالة دكتوراة، كلية الحقوق، جامعة القاهرة.

٦-راشد، طارق جمعه السيد، المسئولية المدنية للناشر الإلكتروني: دراسة مقارنة، (٢٠١٨)، المركز العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة.

وأما عن الدراسات والأبحاث التي تناولت المصنف الإلكتروني فهي كالتالي:-

٧- شاهين، أنيس ممدوح، الحقوق الاستئثارية لمؤلفي المصنفات الإلكترونية والاستثناءات الواردة عليها، دار النهضة العربية، (٢٠٢١)، الطبعة الأولى، القاهرة.

التعقيب على الرسائل والأبحاث السابقة:-

عنيت الباحثة أثناء إعداد هذا البحث في جمع أكبر قدر ممكن من الرسائل والأبحاث السابقة بغرض تكوين وجهة نظر كافية عن الموضوع من جهة وبغرض التأكد من وجود فجوة بحثية جديرة بالبحث من جهة أخرى.

وعلى الرغم من الجهود المتميزة لعدد كبير من هذه الدراسات والأبحاث، إلا أنها لم تغطى في مجموعها الفجوة البحثية التي تتناولها الباحثة في هذا البحث ومن ثم فقد آلت الباحثة أن تكرس جهدها لإعداده.

خطة البحث:

مبحث تمهيدي: مصطلحات وتقسيمات تخص البحث.

المطلب الأول تعريفات البحث:

قبل أن أخوض في طرح التعريفات الخاصة بهذا البحث، لابد لي أولًا من التوقف أمام مصطلح "المصنف الإلكتروني" ذاته والذي يحدث عادة خلط كبير بينه وبين "المصنف الرقمي" فيستخدم الإثنان بمقاصد تشير إلى التماثل في كثير من الأحيان، وقد تحيرت كثيرًا عند إختياري للمصطلح الأنسب للبحث، ذلك أن الخلط المفاهيمي بين المصلحين واسع ومنتشر.

لكنني وقد أرجعت الأمر كما قد يتفق معي قارئ هذه الورقة، أن النظرة القانونية لمصطلح يأتي من البيئة التكنولوجية لابد أن يستند أولًا إلى تعريفات وكتابات المختصين في مجال التكنولوجيا والذين يتسع فهمهم للمصطلح الناتج بالأساس عن إشتغالهم وممارستهم الطويلة الأمد للعمل.

من هنا فقد بدأت بحثي من كتابات وتعريفات أهل هذا التخصص في قطاع تكنولوجيا المعلومات وذلك قبل أن أنتقل للبحث في كتابات القانونين الذين إستخدموا المصطلحين في الكتابة الأكاديمية والقانونية تاليًا لهذا الأمر.

وقد وجدت – وفي عجالة دون أن أطيل لما قد لا يتسع له مساحة مثل هذا البحث – أن الفرق الأساسي والجوهري بين استخدام لفظة الإلكتروني أو الرقمي، يرجع في جوهره إلى طبيعة الوسيط الناقل، فكلمة إلكتروني بالأساس وهي الأشمل والأوسع كما وجدت بعد تدقيق كبير، تشير إلى كل ما هو وسيطه إلكتروني سواء كان هذا الوسيط Digital رقمي أو كان Analogue تناظري. هذه التفرقة بعد طول بحث هي تفرقة هندسية في الأساس ،تتعلق بطبيعة الوسيط الناقل، ولما كنا في هذا العصر قد تعاظم استخدامنا للوسيط الرقمي بشكل كبير نتيجة لطغيان وانتشار الحوسبة في العالم فقد أصبحت الرقمنة منتشرة بشكل بالغ، لكن استعمال كلمة رقمي للمصنف هو استخدام يُضيق المصنف في نوعه الرقمي فقط في حين أنه يستبعد المصنف التناظري والذي نضرب له مثالًا للتوضيح مثل شرائط تسجيل الكاسيت والإسطوانات فهي مصنفات ليست رقمية وإنما هي مصنفات تناظرية Analogue.

ولما كان القصد من هذا البحث هو المعنى الأكثر شمولًا لكل ما هو في واقعه مصنف من البيئة الإلكترونية كما سبق التبيان فقد آثرت أن أستخدم مصطلح "المصنف الإلكتروني" حيث أن كل مصنف رقمي هو بالضرورة مصنف إلكتروني وليس كل إلكتروني هو بالضرورة رقمي، لذا فقد إخترت بعد طول بحث مصطلح "المصنف الإلكتروني" لشموله كما أوضحت والذي اخترت له التعريف الذي سيرد تاليًا في الفقرة التالية.

[1] انظر موقع الصناع العرب على الإنترنت
https://www.arabsmakers.com/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D8%A7%D8%B8%D8%B1%D9%8A%D8%A9-analog-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82%D9%85%D9%8A%D8%A9-digital/

تشير الباحثة لهذه التعريفات التي انتقتها من عدة مصادر بإعتبارها تعريفات مرجعية بالنسبة لها عند إعدادها لهذا البحث، وهذا الإستناد يجيء بعد قراءة عدة مصادر ترد بها جملة من التعريفات إنتقت منها ما يلي:

- ✓ المصنف الإلكتروني: "كل مصنف إبداعي عقلي ينتمي إلى بيئة تقنية المعلومات"[1]. هذا التعريف أورده أ.د. أنيس ممدوح شاهين ولكني أجده وغيره من التعريفات لا يعبر عن المفهوم الذي عرضته في هذا البحث للمصنف الإلكتروني، وهو ما ألجأني لوضع تعريف إجرائي للمصنف الإلكتروني هو: كل مصنف إبداعي عقلي يمكن الوصول إليه عبر وسيط إلكتروني، سواء كان هذا الوسيط ينتمي إلى بيئة تقنية المعلومات أو كان في صورة تناظرية"

ورغم أنني أورد هنا تعريفًا إجرائيًا يخص البحث، فإنني يجب أن أنوه على نقطة هامة، أنه ونتيجة للتسارع الرهيب في التطور التكنولوجي، فإنه لا يمكن عمل تعريف واحد يصمد طويلًا أمام الزمن! لذا ينبغي عليَّ أن أنوه أن هذا التعريف قد وُضع في مايو ٢٠٢٣ بينما البيئة التقنية قد أستحدث فيها نقل المعلومات من خلال التخزين الضوئي، ونعاصر عن كثب هذه الأيام فكرة زرع شرائح معلوماتية في المخ والتزييف العميق وغيرها مما لا نستطيع تعداده من تقنيات ستغير وبكل تأكيد من أفكارنا وتصوراتنا عن فكرة المصنف الإلكتروني وقد يستحدث في القريب مصطلحات أخرى جديدة بالطبع.

- ✓ عقد النشر الإلكتروني: لما كان هناك نوعان من عقد النشر: العقد التقليدي والعقد الإلكتروني، فإنني إعمالًا لمبدأ الإيجاز أورد مباشرة تعريف العقد الإلكتروني أو الرقمي من التقنين المدني الفرنسي حيث غاب مثيل لها في

[1] انظر أنيس ممدوح شاهين، الحقوق الاستئثارية لمؤلفي المصنفات الإلكترونية والاستثناءات الواردة عليها، دار النهضة العربية، (٢٠٢١)، الطبعة الأولى، القاهرة. ص ١٥.

القانون المصري، أنه: "العقد الذي بمقتضاه يتنازل المؤلف أو ورثته من بعده (خلفه العام)، وفقًا لشروط محددة إلى شخص يسمى الناشر، عن حق إنتاج أو العمل على إنتاج عدد من نسخ المصنف ف شكل رقمي، على أن يلتزم الأخير بضمان النشر والتوزيع". وهو التعريف المنصوص عليه في المادة (ل: ١٣٢ – ١) بنص المشرع الفرنسي[١].

- ✓ الناشر الإلكتروني: أستند هنا إلى نص قانون الثقة في الإقتصاد الرقمي الصادر ٢٠٠٤ في المادة ٦ فقرة ٢ بند ١ الذي أشار للناشر الإلكتروني ضمنيًا بأنه من : " شارك في إنشاء المحتوى المعلوماتي"[٢].

المطلب الثاني: تقسيمات نوعية تخص البحث:

- ✓ خصائص عقد النشر التقليدي: وقد نظر عدد من الباحثين القانونين لخصائص عقد النشر التقليدي أوجزوها فيما يلي:
  - ١- عقد النشر عقد ملزم لجانبين.
  - ٢- عقد النشر من العقود المختلطة.
  - ٣- أنه عقد معاوضة.
  - ٤- عقد النشر من العقود المحددة.
  - ٥- عقد النشر عقد شكلي.

أما بالنسبة لخصائص عقد النشر الرقمي فإنه يحوز نفس خصائص عقد النشر التقليدي لكنه يتميز عنه بخاصيتين هما:

- ✓ خصائص عقد النشر الرقمي:

1- انظر رضا طلعت عبد العليم خلف، مرجع سابق، ص ٣٦.

٤- انظر طارق جمعة السيد راشد، **المسئولية المدنية للناشر الإلكتروني: دراسة مقارنة، (٢٠١٨)، المركز العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة. ص ٣٢.**

١- عقد النشر الرقمي عقد يتم تنفيذه رقميًا.

٢- عقد النشر الرقمي يتميز بطابع دولي.

أنواع المسئولية المرتبطة بعقد النشر:

تنقسم المسئولية المرتبطة بعقد النشر إلى: مسئولية جنائية ومسئولية مدنية والتي تنقسم بدورها إلى: مسئولية عقدية ومسئولية تقصيرية ومسئولية موضوعية.

✓ أركان المسئولية :

وتتكون المسئولية بشكل عام من ثلاثة أركان وهي:

١- الخطأ.

٢- الإرادة.

٣- علاقة السببية.

أنواع عقد النشر للمصنف:

هناك عدة طرق للنظر إلى أنواع عقد النشر، لكن الباحثة هنا تشير بشكل أساسي إلى التقسيم الذي ينظر إلى عقد النشر بإعتباره نوعين: عقد نشر مصنف مطبوع وعقد نشر مصنف إلكتروني.

أنواع المصنف الإلكتروني:

لما كان المصنف الإلكتروني يعني كل ما هو محتوى معلوماتي، فإنه بناء على ذلك نجد أن المصنف الإلكتروني يتشعب لينقسم بدوره إلى عدة أنواع وهي:

١- مصنف موضوع على وسيط إلكتروني (المصنف المنشور إلكترونيًا): مثل الكتب الإلكترونية والكتب الصوتية وغيره[١].

٢- مصنف البرمجيات:

البرنامج كما عرفته منظمة الوايبو WIPO :" مجموعة تعليمات يمكنها إذا ما نقلت على ركيزة تستوعبها الآلة أن تشير، تؤدي، تساعد في الوصول إلى خاصية ما أو هدف ما أو نتيجة ما، بواسطة آلة يمكنها التعامل مع المعلومة"[٢].

٣- مصنف قواعد البيانات:

عرفت إتفاقية التربس TRIPS قاعدة البيانات بأنها: " تجميع متميز للبيانات يتوفر فيه الابتكار أو الترتيب أو التبويب عبر جهد شخصي يستحق الحماية وبأية لغة أو رمز ويكون مخزنًا بواسطة الحاسب"[٣].

٤- مصنف الدوائر المتكاملة: يعتبر طبوغرافيا الدوائر الإلكترونية أيضًا من المصنفات الإلكترونية، وتعرف الدوائر الإلكترونية بأنها عبارة عن "منتجات مخصصة لأداء وظيفة إلكترونية معينة"[٤].

٥- مصنف رقمي متمثل في أسماء النطاقات والبريد الإلكتروني وغيرها التي ترتبت نشأتها على وجود شبكة الإنترنت[٥].

المبحث الأول: حدود مسئوليات ناشر المصنف الإلكتروني في القانون الجنائي:

تمهيد:

[1] انظر أنيس ممدوح شاهين، مرجع سابق، ص٢٢.

[2] أنظر أنيس ممدوح شاهين، مرجع سابق، ص ١٨.

[3] أنظر أنيس ممدوح شاهين، مرجع سابق، ص ٢٠

[4] انظر شذي عبد جمعة موسى الربيعي، التأمين على مخاطر إنتهاك حقوق الملكية الفكرية الرقمية (دراسة قانونية مقارنة)،(٢٠١٩)، دار الجامعة الجديدة، الطبعة الأولى، الاسكندرية. ص .

[5] انظر شذى عبد جمعه موسى الربيعي، مرجع سابق، ص .

لما كان هناك أربع ضوابط أساسية عنى بها المشرع القانوني في نظرته لضوابط الحرية في التعبير وإبداء الرأي وهي:

- المحافظة على الأمن القومي.
- حماية النظام العام.
- حماية المصلحة العامة والآداب العامة.
- احترام الحياة الخاص للأفراد[١]. أعرضها في عجالة كي ننطلق منها إلى النظر لأركان جريمة النشر.

المطلب الأول: الأركان العامة لجريمة النشر:

أولا: تعريف جريمة النشر في القانون: "الاستخدام العمدي لوسائل الإعلام المقروءة أو المسموعة أو المرئية أو الإلكترونية للتعبير عن رأي أو فكر مخالف للقانون"[٢].

ثانيا: أركان جريمة النشر في القانون:

- الركن المادي: ويتضمن عنصرين أساسيين:

- ✓ أن يتم التعبير عن الفكرة أو الرأي من خلال وسيلة اعلامية أيًا كانت بالقول أو الكتابة أو الفعل أو الإيماء أو بأي طريقة كانت.
- ✓ أن يكون هناك علانية في التعبير[١]: وتتحقق العلانية بالتوزيع على الآخرين بدون تمييز.

[١] انظر آية هاني فاروق، جرائم النشر بين القانون والشريعة الإسلامية، (٢٠٢٢) دار الأهرام للإصدارات القانونية والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ، القاهرة. ص ٤٣.

[2] انظر آية هاني فاروق، مرجع سابق، ص ٧٣.

- الركن المعنوي (القصد الجنائي): ويتكون من عنصرين:

- العلم بالعناصر المكونة للجريمة: ويعني ذلك العلم بالوقائع ذاتها والعلم بالتكييف القانوني للجريمة.
- إرادة تحقيق عناصر الجريمة: وهو إتجاه إرادة الجاني لإرتكاب جريمة النشر.

- **المطلب الثاني: حدود مسئولية الناشر عن جرائم النشر:**

قبل أن نخوض في طرح حدود مسئوليات الناشر للمصنف الإلكتروني في جرائم النشر لابد أن ننوه إلى أن جرائم النشر هي ليست جريمة واحدة في نظر المشرع القانوني، وإنما هناك مسميات تتعدد بتعدد الأفعال المجرمة قانونًا ومنها:-

- جريمة نشر الأخبار الكاذبة.
- جريمة الإهانة والعيب والسب.
- الجرائم الماسة بحسن سير العدالة.
- جرائم النشر المضرة بالأفراد.
- جرائم الاعتداء على الحياة الخاصة[2].

وقد قرر المشرع في مواد قانون العقوبات المصري عقوبات مختلفة لكل جريمة من هذه الجرائم سالفة الذكر.

- **المبحث الثاني: حدود المسئوليات المنوطة بالناشر للمصنف الإلكتروني في القانون المصري:**

[1] انظر آية هاني فاروق، مرجع سابق، ص ٩٥.
[2] انظر آية هاني فاروق، مرجع سابق.

تمهيد:

تناول المبحث السابق المسئولية الجنائية ويتناول هذا المبحث المسئولية المدنية للناشر، والتي يعول عليها كثير من الدارسين القانونيين أهمية بالغة لما لها من ارتباط مباشر بإلتزامات الناشر، وما يترتب على هذه المسئولية من نواح متعددة كما سيرد.

- **المطلب الأول: حدود مسئولية الناشر العقدية في القانون المدني:**

تمهيد:

كي نبدأ في الحديث حول مسألة حدود المسئولية العقدية، يجب أن نلتفت قليلًا إلى أن طبيعة الإلتزامات التي يتحملها الناشر التقليدي المترتبة على عقد النشر تختلف عن تلك التي يتحملها ناشر المصنف الإلكتروني كما يلي:

- **الفرع الأول: المسئولية العقدية الناتجة عن وجود عقد النشر:**

المسئولية العقدية: وهي التي تنشأ نتيجة الإخلال بالتزام تعاقدي سابق.

وهناك نوعان من الإلتزامات يتحملها ناشر المصنف الإلكتروني وهما:-

- ✓ **إلتزام الناشر الإلكتروني بالإعلان عن بياناته الشخصية.**

- ✓ إلتزام الناشر الإلكتروني باحترام الحقوق الأدبية والمالية للمؤلف[1].

- **الفرع الثاني: المصنف الإلكتروني أو الرقمي بين القانون والتطور التكنولوجي:**

نتيجة للتطور التكنولوجي المتزايد، باتت هناك حاجة ماسة بشكل دوري لمراجعة التشريعات القانونية للوقوف على مدى ملائمتها لما تحدثه التكنولوجيا من مستجدات تحتاج من المشرع إلى تنظيم وتقنين بشكل مستمر. ومن هذه المستجدات عقد نشر المصنف الإلكتروني. والذي تفرع عنه بدوره عدد من المستحدثات ففي صناعة النشر على سبيل المثال يوجد الآن الكتب الصوتية والكتب الرقمية التفاعلية كما يوجد كتب موضوعة برخصة المشاع الإبداعي وغيرها من التحديثات التي ارتبط ظهورها بتحديثات تكنولوجية في المقام الأول.

- **المطلب الثاني: حدود مسئولية الناشر التقصيرية في القانون المصري:**

تمهيد:

[1] انظر طارق جمعه السيد راشد، المسئولية المدنية للناشر الإلكتروني: دراسة مقارنة، (٢٠١٨)، المركز العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة. ص ٦١.

تقوم المسئولية في مفهومها الواسع على أساس الإخلال بإلتزام سابق، وهي إن كانت في إلتزام قائم على الإرادة متمثلًصا في العقد فهي إلتزام عقدي كما سبق الحديث، أما إن كانت عن إخلال بإلتزام مصدره القانون هنا تصبح المسئولية هي مسئولية تقصيرية.

- **الفرع الأول: المسئولية التقصيرية الناتجة عن عقد النشر:**

نتيجة لإختلاف طبيعة المصنف الإلكتروني وتشعبه عن المصنف التقليدي، فإننا نجد أنفسنا أمام عدد من المسئوليات مثل:

– مسئولية الناشر الإلكتروني عن انتهاك الحق في النسخ.

– مسئولية الناشر الإلكتروني عن انتهاك الحق في الأداء العلني.

- مسئولية الناشر الإلكتروني عن الانتهاك غير المباشر لحقوق المؤلف المادية[1].

- **الفرع الثاني: أركان المسئولية التقصيرية وما يترتب عليها من آثار متعلقة بعقد النشر:**

لتناول هذه الجزئية يجب التوقف عند:

– مسئولية الناشر عن خطأه الشخصي.

[1] انظر طارق جمعه السيد راشد، مرجع سابق، ص ٦١.

- مسئولية الناشر عن أخطاء تابعيه.

- مسئولية الناشر عن الأشياء.

- **المبحث الثالث: : حدود المسئولية المنوطة بالناشر في القانون المصري والقوانين المقارنة.. بين النظرة القانونية والعملية:**
- **المطلب الأول: تناول المصنف الإلكتروني في الإتفاقيات الدولية.**

تناول عدد من الإتفاقيات والمعاهدات الدولية لموضوع حق المؤلف وعالجت المصنف في شكله التقليدي، إبتداء من إتفاقية بيرن والمعدلة في ١٩٧١.

ولما كانت هذه الإتفاقية وغيرها لم تكن تفي بما تستحدثه التكنولوجيا من أشكال للمصنف، فقد دعت الحاجة إلى إبرام اتفاقيات جديدة لمواجهة المستجدات.

- من هنا نشأت معاهدة الوايبو بشأن حق المؤلف ١٩٩٦، ثم تلتها معاهدة الوايبو بشأن فناني الأداء ومنتجي التسجيلات الصوتية ١٩٩٦. ويطلق على هاتين المعاهدتين إسم معاهدتي الإنترنت.

ولعل أحدث المعاهدات هي معاهدة بكين بشأن الأداء السمعي والبصري.

- **المطلب الثاني: قراءة للواقع القانوني في تناول المصنف الإلكتروني في التشريع المصري.**

إن أول ما يواجهنا من إشكاليات لتناول المصنف الإلكتروني هو إشكالية المصطلح ذاته وتناوله، فمرة يطلق عليه مسمى المصنف الإلكتروني ومرة يطللق عليه المصنف الرقمي، هذا الخلط المفاهيمي حادث بين المتخصصين أنفسهم، يزيد عليه غياب وجود تقنين قانوني مصري لعقد النشر، ويغيب معه بالتبعية تعريف قانوني يخص المصنف الإلكتروني وطبيعته.

الإشكالية الثانية لدينا هي تشعب أنواع المصنف الإلكتروني وتصنيفاته، ففي حين يعتقد البعض أنه يعني الكتب الإلكترونية يتوسع في تصنيفه آخرون كما سبق عرضه سابقًا.

الإشكالية الثالثة والتي ترتبط بسابقتها، هي أنه نتيجة للقصور في الإلمام بتصنيف المصنف الإلكتروني فإننا نجد الكثير من الباحثين يتعاملون مع

أنواع المصنف بإعتبارها بمعزل عن بعضها البعض في النظرة القانونية لها.

لذا فإن هذا البحث يحاول أن يسلط مزيدًا من الضوء على الطبيعة الخاصة للمصنف الإلكتروني، بما تأمل الباحثة أن ينعكس في صورة تقنين يتعامل بشكل متناسب مع طبيعة المصنف تلك.

- **المطلب الثالث: قراءة للواقع القانوني في تناول المصنف الإلكتروني في التشريع الفرنسي:**

تناول المشرع الفرنسي في المبحث الفرعي الرابع من قانون العقود الفرنسي الجديد من التقنين المدني الفرنسي، في المواد من ١١٢٥ حتى ١١٢٧ الأحكام الخاصة بالعقد المبرم بوسيلة إلكترونية[1].

نلاحظ أن المشرع الفرنسي حرص على إيضاح قبول الوسائل الإلكترونية لبيان شروط التعاقد أو المعلومات أو الأموال في المادة ١١٢٥، ثم نظم في المادة ١١٢٦ استعمال البريد الإلكتروني، وكذلك في المادة ١١٢٧ منه. مع هذا لم يتسنى للباحثة الوقوف على مواد

[1] انظر محمد حسن قاسم، قانون العقود الفرنسي الجديد باللغة العربية، (٢٠١٨) منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى. بيروت. ص ٤٣ حتى ٤٥.

خاصة تتناول المصنف الإلكتروني بشكل عام وتسميه في القانون سالف الذكر.

- **المطلب الرابع: قراءة للواقع القانوني في تناول المصنف الإلكتروني في التشريع الأمريكي:**

تعامل المشرع الأمريكي مع حقوق النشر بتقدير يعكس أهميتها من خلال إفراده لقانون خاص لحقوق النشر هو United States copyright law قانون الولايات المتحدة لحقوق النشر،هذا القانون هو جزء من القانون الفيدرالي الأمريكي و يشرف على تنفيذه مجلس حماية النسخ الأمريكي التابع لمكتبة الكونجرس الأمريكية. المصنف الإلكتروني وعقد النشر الإلكتروني لهما حيز من التواجد داخل هذا القانون.

- **المطلب الخامس: قراءة للواقع القانوني في تناول المصنف الإلكتروني في التشريع الإماراتي:**

أصدرت الإمارات العربية المتحدة مرسومها الإتحادي رقم ٧ لسنة ٢٠٠٢ في شأن حقوق المؤلف والحقوق المجاورة، حيث عرف القانون كلًا من المصنف والنشر، دون أن يخصص الوسيلة تحديدًا، فلم يضع تعريفًا محددًا لكل من المصنف الإلكتروني أو النشر الإلكتروني ، بل إكتفى المشرع الإماراتي بالإشارة إلى المصنف أيًا كان نوعه، قبل أن يتعرض لنطاق الحماية والتي أتت أيضًا في ألفاظ عامة لا تخص النشر الإلكتروني أو المصنف الإلكتروني بذكر خاص[1].

ثم أصدرت مرسومها الإتحادي رقم ٣٨ لسنة ٢٠٢١ بشأن حق المؤلف والحقوق المجاورة، ومع هذا فقد ظلت التعريفات في القانون لا تشتمل على لفظة المصنف الإلكتروني أو النشر الإلكتروني، لكن في المادة الثانية في نطاق الحماية، نص المرسوم على أن المصنفات المشمولة بالحماية يعدها منها ٢- التطبيقات الذكية وبرامج الحاسب الآلي وتطبيقاتها، وقواعد البيانات، وما يماثلها من مصنفات يحدد تمثيلها بقرار من الوزير المختص.

1

من هذا نستطيع أن نلاحظ أن المشرع الإماراتي ومثيله الفرنسي والأمريكي قد حاولوا وباستمرار مواكبة التطور في البيئة التكنولوجية في كتابة تشريعاتهم الداخلية. وبشكل عام فإن كل دول البحث لديها قوانين تقنن وتنظم البرمجيات وقواعد البيانات تندرج تحت التعامل مع شكل المصنف في البيئة التكنولوجية.

نتائج وتوصيات.

النتائج:

خلصت جهود الباحثة إلى التوصل إلى النتائج :

– هناك شبه غياب تشريعي لما يتعلق بالتطورات الحاصلة في مجالات التكنولوجيا وصناعة النشر وما يرتبط بهما بالتبعية من مصنفات وعقود استغلال لمصنفات الملكية الفكرية في البيئة التشريعية في مصر.

– هناك حاجة ماسة إلى وجود تقنين قانوني لعقد النشر في مصر.

– قامت مصر بالتوقيع على بعض المعاهدات والإتفاقيات الدولية ولم توقع على البعض الآخر فيما يتعلق بالمصنف الإلكتروني، وهناك الكثير من بنود هذه الإتفاقيات والمعاهدات لم تدخل حيز التطبيق الفعلي في مصر.

التوصيات:

خلصت جهود الباحثة إلى التوصل للتوصيات التالية:–

– ضرورة وضع تقنين قانوني أو قانون مستقل لعقد النشر في مصر لما له من أهمية على المستوى الإقتصادي وعلى الصناعات

التكنولوجية وصناعة النشر لإتباهم جميعًا بعقود النشر وما يترتب على ذلك من تفعيل دور جهاز الإستراتيجية القومية المصرية للملكية الفكرية.

– ضرورة إنشاء وحدة لمتابعة المستجدات التكنولوجية المرتبطة بالملكية الفكرية، لما له من أثر فاعل على مستوى تحديث مواد التشريع، ولما له من مردود إقتصادي في سرعة تبني التقنيات الحديثة وإدخالها في بيئة العمل في مصر.

– أهمية تأسيس المسئولية القانونية على أساس المخاطر المحتملة لما له من مردود داعم لتلافي الآثار الإجتماعية والإقتصادية والتشريعية المحتملة الناتجة عن التطور المتسارع في مجال التكنولوجيا.

– مراجعة الإتفاقيات والمعاهدات الدولية التي وقعت عليها مصر والتي لم توقعها لبحث إمكانية تفعيل ما يتناسب مع فرص الإستثمار في مجالات صناعة المحتوى المعلوماتي ويدعمه في مصر.

- **خاتـــمة.**

يحاول هذا البحث سد ثغرة في تناول المصنف الإلكتروني في الدراسات البحثية القانونية، من خلال ربط المصنف من جانب بحدود مسئوليات ناشره، ومن جانب آخر بالنظر إلى عقد النشر للمصنف الإلكتروني.

قائمة المراجع باللغة العربية:

أولاً المراجع:

١-شرف الدين، أحمد، أصول الصياغة القانونية للعقد (تصميم العقد)، (٢٠٠٨)، بدون ناشر، القاهرة.

٢- ممدوح شاهين، أنيس، الحقوق الاستئثارية لمؤلفي المصنفات الإلكترونية والاستثناءات الواردة عليها، دار النهضة العربية، (٢٠٢١)، الطبعة الأولى، القاهرة. ص ١٥.

3- خلف، رضا طلعت عبد العليم، النظام القانوني لعقد النشر في القانون المصري والقانون الفرنسي: دراسة مقارنة، (٢٠١٨)، دار النهضة العربية ، الطبعة الأولى، القاهرة.

4- جمعه السيد راشد، طارق، المسئولية المدنية للناشر الإلكتروني: دراسة مقارنة، (٢٠١٨)، المركز العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة.

5- قاسم، محمد حسن، القانون المصري: الإلتزامات – المصادر – العقد ، المجلد الأول ، (٢٠١٨)، منشورات الجلبي الحقوقية ، الطبعة الثانية، بيروت.

6-رشدي، محمد السعيد، عقد النشر (دراسة تحليلية وتأصيلية لطبيعة العلاقة بين المؤلف والناشر وكيفية حماية حقوق الملكية الفكرية على شبكة المعلومات الدولية "الإنترنت") ، (٢٠٠٧)، دار النهضة العربية ، الطبعة الثانية، القاهرة.

7- فايد، عابد فايد عبد الفتاح، عقود استغلال حقوق الملكية الفكرية والإبداع، سلسلة كتب برنامج الماجستير التخصصي للملكية الفكرية وإدارة الإبداع، المعهد القومي للملكية الفكرية، جامعة حلوان، ٢٠٢١، القاهرة.

8- محمود، نهى حامد، المعجم القانوني لمصطلحات العقود إنجليزي إنجليزي عربي، (٢٠٢٠)، سلسلة الألف كتاب الثاني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

ثانيا: الرسائل الجامعية والأبحاث:

١- كارم أبو دنيا، كريم، حماية حقوق المؤلف عبر الإنترنت،(٢٠١٧)، رسالة دكتوراة، كلية الحقوق، جامعة المنصورة.

٢- فوزي العوضي، عبد الهادي، المسئولية التقصيرية لناشري برامج التبادل غير المشروع للمصنفات الفكرية بتقنية (Peer to peer) دراسة مقارنة في القانون الفرنسي والمصري والعماني، مجلة القانون والاقتصاد، العدد (الثالث والتسعون).

٣- فايد، عابد فايد عبد الفتاح، رفض الترخيص باستغلال حقوق المؤلف، دراسة لحدود الحرية التعاقدية في ضوء قانون الملكية الفكرية والأحكام العامة في القانون المدني، مع الإشارة إلى قانون المنافسة، دراسة مقارنة بين القانون المصري والقانون الفرنسي، بحث مقبول النشر في مجلة حقوق حلوان للدراسات القانونية والاقتصادية.

٤- منصور، هبة الله محمد علاء الدين، حماية حق المؤلف المنشور عبر الإنترنت: (دراسة مقارنة في القانونين الفرنسي والمصري)،(٢٠٢٢)، رسالة دكتوراة، كلية الحقوق، جامعة القاهرة.

٥- ونوغي، نبيل، حدود مسئولية الناشر عن استنساخ المصنف في عقد النشر، بحث منشور في "إشارة" مجلة علوم المكتبات، علم الأرشيف وعلم المكتبات، (٢٠١٦)، عدد خاص رقم ٦.

قائمة المراجع باللغة الإنجليزية:

1) Cantatore, (F.), Authors, copyright, and publishing in the digital Era, (2017), IGI Global.

قائمة الدراسات والمراجع باللغة الفرنسية:

1) Autret, (M.), Contrat d'édition, comprendre ses droits,contrôler ses comptes,(1992), Conseil permanent des écrivains.